الدراسات والبحوث

العلاقات العربية الأفريقية في ضوء التنافس الدولي على القارة السمراء

أحمد عسكر
باحث في الشئون الأفريقية

ثمة حاجة إلى إعادة صياغة الأمن القومي العربي ومجاله الحيوي بما يعظم من مكانة وأهمية قارة أفريقيا في الأجندة الاستراتيجية العربية، وهو ما يعني أن حماية الأمن العربي وتأمين المصالح العربية يبدأ من أفريقيا، الأمر الذي يتطلب رسم خطوط التعاون بين العرب وأفريقيا استناداً إلى الأهمية الجيوستراتيجية للمنطقتين وانعكاسهما على مصالحهما الحيوية. ومع ما تواجهه العلاقات العربية الأفريقية من تراجع خلال السنوات الأخيرة يبدو أن الدول العربية بحاجة إلى استثمار علاقاتها التاريخية بأفريقيا، واستغلال الفرص المتاحة لتعظيم التعاون العربي الأفريقي، والاستفادة من مكانة أفريقيا الاستراتيجية من خلال إدماجها كرقم مهم في المعادلة الخاصة بتأمين مصالح العالم العربي بعيداً عن أي حسابات يمكن أن تعيق هذه الخطوة، لا سيما التنافس الدولي والإقليمي على النفوذ والموارد في قارة أفريقيا الذي يؤثر بالطبع على مسار العلاقات العربية الأفريقية.

ومن هنا، تحاول هذه الدراسة وصف وتحليل واقع وطبيعة العلاقات العربية الأفريقية، بالإضافة إلى أبرز التحديات والفرص التي تواجه تلك العلاقات بين الجانبين، وأثر التنافس الدولي على مسارها، ومحاولة تقديم رؤية حول تعزيزها على المديَيْن القريب والمتوسط.



أولاً: طبيعة ومسار العلاقات العربية - الأفريقية

تمتد العلاقات بين العرب والأفارقة عمق التاريخ تتركز بشكل رئيسي في معظم الفترات الزمنية بين شبه الجزيرة العربية (منطقة الخليج العربي) من جهة والقرن الأفريقي ودول الشرق الأفريقي من جهة أخرى، وكذلك الأمر بين دول شمال أفريقيا ودول الساحل والصحراء وغرب أفريقيا، بما يعكس وجود علاقات وأواصر قوية تربط بين العالم العربي وأفريقيا هناك روابط عدة جغرافية وتاريخية وسياسية واقتصادية تجمع بين الدول العربية والأفريقية، ومن هنا تبرز أهمية قارة أفريقيا عربياً باعتبارها تضم نحو ثلثي الشعب العربي في المنطقة الجغرافية الممتدة من المحيط الأطلسي غرباً إلى الخليج العربي عبر الصحراء شرقاً، وشريط ساحل البحر الأبيض المتوسط شمالاً.

فهناك ١٠ دول أفرو-عربية تجمع بين عضويتي جامعة الدول العربية ومنظمة الاتحاد الأفريقي، وهم مصر، ليبيا، تونس، المغرب، الجزائر، موريتانيا، جيبوتي، السودان، الصومال، وجزر القمر. ومن ثم، يمكن أن تمثل هذه الدول دافعاً قوياً لمسيرة التعاون العربي الأفريقي، خاصة أن من بينها دول تتمتع بالثقل السياسي والاقتصادي على الصعيدين العربي والأفريقي. كما تضم بعض التنظيمات الإقليمية الفرعية الأفريقية في عضويتها عدداً من الدول العربية إلى جانب الدول الأفريقية الأعضاء، مثل تجمع دول الساحل والصحراء الذي يضم ست دول عربية، بينما تضم السوق المشتركة للشرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا) خمس دول عربية، فيما تضم منظمة الإيكواس في غرب أفريقيا ثلاث دول عربية. ويمتاز التعاون العربي الأفريقي بأن له جوانب عدة، منها ما هو ثنائي بين دول المجموعتين، ومنها ما هو في شكل تعاوني جماعي من خلال مؤسسات التمويل الإنمائي العربية والمنظمات الفرعية الأفريقية.

رغم ذلك، وخلال السنوات الأخيرة تتصف العلاقات العربية - الأفريقية بالمحدودية[1]، والتي تسبب فيها غياب رؤية عربية سياسية حول التعاون مع أفريقيا، حيث تباطأت الدول العربية في رسم سياسات ناجعة من شأنها تعزيز التعاون بين



الدول العربية والأفريقية. وربما يعزى ذلك إلى عدم وصول تلك العلاقات إلى المستوى المطلوب[٢]. ومن هنا، فقد أضحت الرؤية العربية غير واضحة حتى خلال الفترة التي شهدت إقامة بعض علاقات التعاون بين الدول العربية والأفريقية، كما أن التعاون الأفرو- عربي يفتقر إلى أطر تنفيذ نتيجة غياب المتابعة والتقييم المستمر، وهو ما ينعكس على ركود العلاقات البينية سواء في إطارها المؤسسي أو الثنائي أو الجماعي.

كما يبدو واضحًا غياب التنسيق على المستوى السياسي والأمني بين الدول العربية والأفريقية، وعبر عن ذلك الموقف العربي والأفريقي إزاء أكثر من قضية، فعند انفصال جنوب السودان عن السودان في ٢٠١١ تباينت الرؤى العربية والأفريقية، فعلى الجانب العربي أكدت المبادرة المصرية - الليبية على وحدة السودان، بينما أتت مبادرة منظمة IGAD التي حظيت بدعم دولي ممهدة للانفصال، وترتب عليها التوقيع على اتفاق "ماشاكوس ٢٠٠٥" الذي كان بداية لانفصال جنوب السودان عن السودان الشمالي. قضية أخرى وهي قضية البوليساريو في الشمال الأفريقي، ففي الوقت الذي شهد تضامن أغلبية الدول العربية الأعضاء بجامعة الدول العربية مع المملكة المغربية، نجد أن الاتحاد الأفريقي وقف إلى جانب ما يطلق عليه "حق الشعب الصحراوي"، وهو ما برز في موقف -منظمة الوحدة الأفريقية حينذاك- من الاعتراف بالجمهورية الصحراوية في عام ١٩٨٤، استنادًا لمبدأ حقوق الشعوب في تقرير مصيرها، وبعد عودة المغرب للاتحاد الأفريقي في ٢٠١٦، أكدت رئيسة المفوضية الأفريقية وقتها "دلاميني زوما" على تأييدها لحق شعب البوليساريو في تقرير مصيره، وأن دول القارة مدينة للشعب الصحراوي بالعمل على تنظيم استفتاء حق تقرير المصير لكونه كان وعدًا، وهو ما وافقها فيه الرئيس السابق "روبرت موجابي" الذي كان يرأس الاتحاد الأفريقي في ذلك الوقت[٣].

كما يمكن ملاحظة التراجع في عقد القمم العربية - الأفريقية، فعلى مدار أربعة عقود تقريبًا منذ عقد أول قمة عربية أفريقية في مارس ١٩٧٧ غابت القمم العربية الأفريقية عن الانعقاد[٤]، فبعد ٣٣ سنة من أول قمة عربية - افريقية انتظم انعقاد هذه

القمم لتنعقد كل ٣ سنوات منذ عام ٢٠١٠ حيث عــقــدت أعــوام ٢٠١٠، و٢٠١٣، و٢٠١٦.

المسار السلبى أيضا يتمثل فى التحرك العربي الفردي في أفريقيا خلال الســنــوات السابقة(٥) والذى تعزى أسبابه إلى غياب استراتيجية شاملة إزاء أفريقيا، فضلاً عــن اختلاف المصالح بالنسبة للدول العربية في أفريقيا، وفي بعض الأحيان تلعب بــعــض الخلافات العربية-العربية دورًا في تعزيز هذا المبدأ وصولاً إلى إمكانــيــة الإضــرار بمصالح بعض الدول، وهو ما يتورط فيه الدور القطري خلال الفترة الحاليــة عــلــى الصعيد الأفريقي ضد المصالح العربية لا سيما المصرية والإماراتية والسعوديــة فــي خضم الأزمة الخليجية الراهنة، وإن كانت تلك التحركات الفردية للقوى العربيــة فــي القارة الأفريقية لا زالت تتميز بالموسمية وتعكس حالة التردد حول الانخراط بشــكــل أكبر في أفريقيا.

يلاحظ أيضا اختلاف دوافع التوجه العربي نحو أفريقيا خلال السنوات الأخيرة، فهي من أجل مواجهة التحديات الأمنية التي تهدد المصالح العربية وليس في إطار تعزيــز العلاقات بين الطرفين العربي والأفريقي بشكل مباشر، خاصة في ظل تصاعد النشاطات الإرهابية وتزايد التنظيمات الإرهابية في أفريقيا والتخوف من التمدد إلى المنــطــقــة العربية، فضلاً عن محاولة بعض الدول العربية التصدي لبعض القوى الإقليمية التــي تمثل تهديداً صريحاً لها مثل إيران وإسرائيل وتركيا وقطر.

كما أن غياب الآليات التي أنشأتها الدول العربية والأفريقية تحت مظلة الجامــعــة العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية في ضوء انعقاد مؤتمر القمة العربي الأفريقي الأول في مارس ١٩٧٧ بهدف تعزيز العمل الأفريقي العربي الجماعي قد أبطأ مسار العلاقات بين الجانبين خلال تلك العقود، وقد أفرزت نتائج القمة الأولى عدة أطر تنظــيــمــيــة أبرزها: الجهاز الأعلى للتعاون العربي الأفريقي الذي يرسم سياسة المؤتمر ويــحــدد توجهاته العامة. والمجلس الوزاري العربي الأفريقي المنوط به الإشراف على عــمــل اللجنة الدائمة للتعاون العربي الأفريقي. واللجنة الدائمة للتعاون العربي الأفريقي، وهي



بمثابة القوة المحركة الرئيسية لأعمال التعاون العربي الأفريقي. أضف إلى ذلك لجنة التنسيق للتعاون العربي الأفريقي وهي تتولى متابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن أجهزة التعاون الأفريقي. والمحكمة العربية الأفريقية التي تضطلع بتقديم التفسير القانوني وفض أي نزاع يطرأ في مسيرة التعاون العربي الأفريقي. والمعرض التجاري العربي الأفريقي في إطار دعم التعاون الاقتصادي وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية والأفريقية. بالإضافة إلى أسبوع رجال الأعمال العرب والأفارقة. والمؤسسة العربية الأفريقية للتمويل والاستثمار التي توقف تأسيسها بعد تحفظ بعض الدول العربية. ومنطقة التجارة التفضيلية العربية الأفريقية بهدف تطوير وتنمية التبادل التجاري بين دول المنطقتين، إلا أنها لم تستكمل حتى الآن. والمعهد الثقافي العربي الأفريقي الذي لم ير النور حتى الآن. كما تم تأسيس المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا الذي بدأ نشاطه في عام ١٩٧٥ بتقديم التمويل من خلال القروض والمعونة الفنية اللازمة للتنمية في الدول الأفريقية. والصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الأفريقية(٦).

وفيما يلي رصد أبرز ما جاء في القمم الأربع التي انعقدت خلال الفترة ما بين ١٩٧٧ و٢٠١٦ للوقوف على مدى الإنجاز الذي تم في مسيرة العلاقات العربية الأفريقية خلال تلك الفترة، ومدى التقدم أو التباطؤ الذي تحقق.

القمم العربية الأفريقية:

أقيمت أربع قمم عربية أفريقية خلال الفترة ما بين عقد السبعينيات والعقد الثاني من الألفية الجديدة، حيث بدأت بقمة القاهرة في مارس ١٩٧٧، وبعد حوالي ٣٣ عاماً انعقدت القمة الثانية في سرت الليبية في ٢٠١٠، ثم القمة الثالثة في الكويت في ٢٠١٣، وأخيراً قمة مالابو بغينيا الاستوائية في ٢٠١٦، ومن المنتظر أن تستضيف السعودية القمة المقبلة إذا قبلت ذلك.

- قمة القاهرة ١٩٧٧: عقدت في مارس ١٩٧٧، بحضور حوالي ٦٠ دولة عربية وأفريقية. وناقشت الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المنطقتين



العربية والأفريقية، بالإضافة إلى طرق ووسائل التعاون الاقتصادي والمالي بين العرب وأفريقيا. وقد أصدرت القمة عدة قرارات تمثلت في الإعلان السياسي حول الدعوة إلى تقوية الكفاح ضد الإمبريالية، ومساندة حركات التحرر في العالم، ودعم نضال الشعب الفلسطيني، وزيمبابوي وجنوب أفريقيا والساحل الفرنسي من الصومال وجزر القمر بهدف نيل الاستقلال والحرية، إضافة إلى تمسك الدول العربية والأفريقية بمبادئ حركة عدم الانحياز. إلى جانب برنامج العمل الخاص بالتعاون العربي الأفريقي الذي تضمن مجالات التعاون السياسي والدبلوماسي والاقتصادي(٧). وقرار التعاون المالي والاقتصادي بما يعني دعم الدول العربية لنظيراتها الأفريقية مالياً واقتصادياً. كما تعهدت الدول العربية والأفريقية في القمة بتنمية علاقاتها السياسية على المستويين الثنائي والجماعي متعدد الأطراف(٨). كما تقرر انعقاد مؤتمر القمة العربي الأفريقي مرة كل ثلاث سنوات حتى يتسنى متابعة مسيرة التعاون بين الدول العربية والأفريقية، وهو ما لم يحدث إلا في عام ٢٠١٠.

- <u>قمة سرت ٢٠١٠:</u> في هذه القمة التي شارك فيها حوالي ٦٦ دولة عربية وأفريقية من أعضاء جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي؛ ناقشت عدداً من القضايا أبرزها مساندة الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال الإسرائيلي، ودعم طلب سوريا العادل لحقها في استعادة هضبة الجولان المحتل كاملاً إلى حدود ٤ يونيو ١٩٦٧، وسيادة السودان ووحدة أراضيه واستقلاله، بالإضافة إلى الجهود المبذولة لتقرير المصالحة في جزر القمر، والدعم الكامل للحكومة الاتحادية الانتقالية بالصومال، واحترام وحدة وسيادة وحرية واستقلال دولة العراق، والترحيب بإنهاء الخلاف بين دولتي جيبوتي وإريتريا، ودعم عملية السلام في بوروندي(٩). وقد أكدت القمة على ما جاء في قمة القاهرة ١٩٧٧، ودعمت فكرة تعزيز واستمرار التعاون بين الجانبين العربي والأفريقي، حيث أكدت على ضرورة أن يكون هناك شراكة عربية أفريقية في ضوء التطورات والتغيرات التي يشهدها النظام الدولي، وقد أجازت هذه القمة وثيقة للشراكة الاستراتيجية عبارة عن خطة عمل للتعاون

العربي الأفريقي خلال الفترة من ٢٠١١-٢٠١٦.

- قمة الكويت ٢٠١٣: انعقدت القمة العربية الأفريقية الثالثة في دولة الكويت في نوفمبر ٢٠١٣(١٠)، تحت شعار "شركاء في التنمية والاستثمار" على غرار الشراكة الأفريقية - الأوروبية. وقد أكدت هذه القمة على أهمية استراتيجية الشراكة الأفروعربية وخطة العمل المشتركة ٢٠١٠-٢٠١٦ التي تم اعتمادها خلال القمة الثانية، كما رحبت القمة بقرار القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة التي استضافتها الرياض في يناير ٢٠١٣، الذي تضمن زيادة رأسمال المؤسسات المالية العربية بنسبة ٥٠% بما في ذلك المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا. أضف إلى ذلك تنسيق المواقف بين العرب والأفارقة في المفاوضات متعددة الأطراف حول التجارة والعمل معاً من أجل تحقيق نتائج متوازنة. وتعزيز المنتدى الاقتصادي العربي الأفريقي لتعزيز مشاركة ودور القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، والتركيز على البنية التحتية في الجانبين، وتعزيز قدرات مفوضية الاتحاد الأفريقي، والأمانة العامة لجامعة الدول العربية. وفي بيانها الختامي أفرز عدد من الأمور من شأنها أن تسهم في تعزيز وتطوير العلاقات العربية الأفريقية، يأتي أبرزها في ضرورة وجود استراتيجية اقتصادية (٢٠١٠-٢٠١٦) يتم العمل على تنفيذها وفقاً لما أقرته قمة سرت ٢٠١٠، ووجود الإرادة السياسية بين زعماء الدول العربية والأفريقية في تفعيل التعاون، وعدم الانخراط في القضايا السياسية التي ربما تأتي على حساب الاعتبارات الاقتصادية، والتركيز على القضايا التي تهم الطرفين مثل الهجرة غير الشرعية(١١).

وأقرت القمة بضرورة الارتقاء بالتعاون بين البلدان العربية والأفريقية وبناء علاقات وثيقة بين حكومات وشعوب الطرفين، وتعزيز العلاقات الدبلوماسية والقنصلية بين الدول العربية والأفريقية، ودعوة الحكومات والجهات المعنية بإيجاد تسوية سلمية للأزمات السياسية في المنطقتين. إضافة إلى تأييد التقدم المحرز في

بناء السلام وإعادة البناء والتنمية لما بعد الأزمات في المنطقة العربية وأفريقيا، وتعزيز التعاون والتنسيق بين الدول العربية والأفريقية في مجال مكافحة الإرهاب، والتأكيد مجدداً بالالتزام بالإصلاح الشامل لمنظومة الأمم المتحدة بما في ذلك مجلس الأمن، ودعوة الحكومات لصياغة القوانين اللازمة لحماية المرأة وتعزيز تمكينها الاقتصادي. علاوة على دعوة الحكومات لوضع برامج صحية متكاملة مع البرامج التنموية، ودعوة الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني في البلدان العربية والأفريقية للقيام بدور رئيسي في زيادة الإنتاج الزراعي. وتعزيز التعاون في مجالات التنمية الريفية وتطوير الزراعة والأمن الغذائي، وتعزيز التعاون وزيادة الاستثمار في مجال الطاقة(١٢).

- <u>قمة مالابو ٢٠١٦:</u> انعقدت القمة العربية الأفريقية الرابعة في مالابو عاصمة غينيا الاستوائية في نوفمبر ٢٠١٦(١٣)، والتي شهدت انسحاب بعض من الوفود العربية –دول الخليج باستثناء دولة الكويت، إضافة إلى الأردن والمغرب والصومال واليمن – بسبب وجود مقعد خالٍ خاص بما يطلق عليها "الجمهورية الصحراوية"، وهو ما يكشف مدى عمق الخلافات وغياب الاتفاق سواء بين الدول العربية وبعضها البعض، أو بين الدول العربية والأفريقية، بما يمثل دلالة سلبية حول إمكانية تطوير العلاقات بين الجانبين في ضوء تلك الأجواء الملبدة بالاختلافات والخلافات وغياب الاستراتيجيات الهادفة نحو تعزيز التعاون والاستفادة من توطيد العلاقات العربية الأفريقية. وقد اكتسبت هذه القمة أهمية نابعة من كونها القمة الأولى التي تعقد في دولة أفريقية من دون دول الشمال الأفريقي (مصر وليبيا) والدول العربية (الكويت) بعد القمم الثلاث الأخيرة. وشهدت القمة الانعقاد الأول لاجتماع وزراء الاقتصاد والتجارة والمالية العرب والأفارقة لمراجعة سياسات التعاون الاقتصادي بين الجانبين، ومن أجل إطلاق خطط طموحة للشراكة في مجالات الصحة والقضاء على الفقر، وقد سبق هذه القمة اجتماع وزاري عربي–أفريقي استضافته العاصمة السودانية الخرطوم من أجل تطوير التعاون في مجال التنمية الزراعية وتحقيق



الأمن الغذائي. وقد هيمن الجانب الاقتصادي على أعمال القمة في مالابو، ويرجع ذلك إلى النظر إلى الجانب الاقتصادي باعتباره المدخل الأساسي لأي عملية تكامل سياسي بين الجانبين، ومن ثم، كان التركيز خلال قمة مالابو على استمرار متابعة القرارات الاقتصادية لقمة الكويت ٢٠١٣. وقد حملت هذه القمة خطة طموحة للتنمية والتعاون خلال الفترة ما بين ٢٠١٧-٢٠١٩ في مجالات التعاون السياسي والاقتصادي والاجتماعي بين الدول العربية والأفريقية.

ومع كل تلك الرؤى الطموحة التي عبرت عنها القمم السابقة، إلا أن معظم تلك الأفكار لم تجد طريق التنفيذ إلى الآن لأسباب متعددة، بما أثر سلباً على تعزيز التعاون بين الجانبين، وربما يعزى تباطؤ التعاون العربي الأفريقي في الفترات التي تلت حقبة السبعينيات إلى أن صعود فكرة التعاون قد ارتبطت بظرف سياسي معين، وهو المعني بالدعم الأفريقي للجانب العربي خلال فترة حرب أكتوبر ١٩٧٣، ولكن سرعان ما انتهى هذا الظرف التاريخي مع قيام إسرائيل بتطبيع علاقاتها مع معظم الدول الأفريقية. بالإضافة إلى ضآلة حجم المعونات العربية للجانب الأفريقي، نظراً لقلة حماسة الدول العربية في الاستثمار بأفريقيا، وفي المقابل ارتأت دول أفريقيا عدم جدوى تلك المساعدات العربية في تحقيق دفعة حقيقة لاقتصادياتها.

ثانياً: التحديات التي تواجه العلاقات العربية - الأفريقية

على الرغم من أن العلاقات العربية الأفريقية تضرب بجذورها في أعماق التاريخ، فهي علاقات قديمة تعود إلى أيام الفتح الإسلامي ووصول التجار العرب المسلمين إلى قارة أفريقيا عبر شبه الجزيرة العربية من أجل التجارة أو الدعوة للدين الإسلامي، فضلاً عن تمتع تلك العلاقات بين العرب والأفارقة بتطورات على كافة الأصعدة الاجتماعية والثقافية والتجارية، وأسهم في ذلك عدة عوامل منها التقارب الجغرافي، والتواصل الثقافي وغيرها(١٤)، إلا أن مسيرة العلاقات العربية الأفريقية تواجه في إطارها المؤسسي عدة تحديات كبرى أدت إلى وجود فترة انقطاع تاريخي خلال سنوات طويلة، في أعقاب انعقاد القمة العربية الأفريقية الأولى في القاهرة عام ١٩٧٧ التي



احتضنتها القاهرة(١٥). وتتمثل أبرز تلك التحديات في عدد من النقاط:

- تقوم العلاقة بين الدول العربية والأفريقية على المقايضة السياسية بحيث تقدم الأولى الدعم المالي في مقابل مساندة أفريقية للقضايا العربية في المحافل الدولية، وهو ما يعكس عدم وجود نية حقيقة حول إقامة شراكة استراتيجية بين الطرفين(١٦).
- غياب تفعيل الإطار المؤسسي في العلاقات العربية - الأفريقية والتي قررتها القمة الأفروعربية الأولى في عام ١٩٧٧، بما يعني غياب التوازن في منظومة تلك العلاقات.
- المشكلات الحدودية بين بعض الدول العربية والأفريقية التي يمكن أن تمثل أحد مصادر التوتر في القارة، وتحدث تراجعاً في العلاقات العربية الأفريقية، مثل النزاع على الحدود بين موريتانيا والسنغال، وكذلك مشكلة إقليم "إيلمي" بين دولتي كينيا والسودان، بالإضافة إلى إقليم "إنفدي" بين الصومال وكينيا، وإقليم "الأوجادين" بين الصومال وإثيوبيا، علاوة على منطقة "الفشقة الكبرى والصغرى" بين السودان وإثيوبيا. كما أن طرح بعض القضايا الأفريقية على أنها صراع بين العرب والأفارقة، مثل "أزمة دارفور" في السودان التي طرحت عالمياً باعتبارها صراع بين العرب والأفارقة، إلى الدرجة التي شهدت تدشين جناح لدارفور في متحف الهولوكوست بواشنطن(١٧)، بما يُسهم في توسيع الهوة بين العرب والأفارقة.
- التنافس العربي-العربي في أفريقيا الذي نتج في ضوء التداعيات السلبية للخلافات العربية-العربية، بما يخلق منافسة بين الدول العربية في القارة، وهو ما يمكن أن يترتب عليه تهديد المصالح العربية في دول القارة، وغياب التنسيق العربي-العربي، وغياب التوافق وانعدام وجود رؤية أحادية في الجانب الدبلوماسي العربي، وهو ما عبرت عنه بامتياز الواقعة التي شهدتها قمة مالابو ٢٠١٦(١٨).
- إثارة القضايا الخلافية بين العرب والأفارقة على يد الغرب، مثل الزج باسم الإسلام من خلال الترويج لتورط بعض الجماعات الإسلامية في قضايا الإرهاب في معظم

مناطق القارة لا سيما نيجيريا وكينيا، ومن ثم يؤثر سلباً على تحـركـات الـدول العربية في المناطق الاستراتيجية بالنسبة لها في القارة. يأتي ذلـك فـي ضـوء المخاوف من قبل القوى الدولية من تعاظم الدور العربي في أفريقيا، ويساعدها في ذلك ارتباط معظم النخب السياسية والاقتصادية في الدول الأفريقيـة بـالـنـظـم الاستعمارية التقليدية والقوى الدولية الجديدة[١٩].

- غياب آلية فعالة للتنسيق العربي الأفريقي، وافتقار الطرفين العربي والأفـريـقـي لمنظومة محددة للتعاون المشترك، وهو ما يعكس غياب رؤية عربية موحـدة -أو على الأقل تفتقد الحد الأدنى من الوحدة- تجاه أفريقيا وقضاياها.
- لعب الواقع الدولي الجديد دوراً مهماً في خلق تحديات عدة أمام إمكانية تطـويـر العلاقات العربية الأفريقية، فقد أدت تلك التحولات على الصعيد الدولي خصوصاً بعد نهاية الحرب الباردة، والتغيرات التي شهدتها المنطقة العربية والأفريقية إلى إعادة تأسيس تلك العلاقات بناء على المصالح الاستراتيجية بين الطرفين[٢٠]. كـمـا أن التدخل الدولي أسهم في تعطيل مسيرة التعاون العربي – الأفريقي، سواء بالنسبـة للقوى التقليدية، أو القوى الجديدة الصاعدة في القارة الأفريقية والتي تسعى إلـى إثارة القلاقل بين العرب والأفارقة في مناطق عدة. ومن ثم فقد أسهمت التحـولات الإقليمية والدولية خلال السنوات الماضية في تعزيز الانقطاع بين العرب والأفارقة، بحيث أثر التكالب والتنافس الدولي على الموارد الطبيعية والنفوذ في أفريقيا بشكل سلبي على العلاقات العربية الأفريقية فيما يتعلق بالإطار المؤسسـي وفـي إطـار العلاقات الثنائية .
- تورط بعض الدول العربية في بعض الصراعات الأفريقية، فضلاً عن التـورط فـي تمويل بعض الأنشطة الإرهابية والتنظيمات الإرهابية في مناطق مختلفة بالـقـارة الأفريقية، فقد أشارت بعض التقارير الدولية إلى تورط دولة قطر في تمويل حركـة شباب المجاهدين في الصومال التي تنشط في شرق أفريقيا، فضلاً عـن بـعـض التنظيمات الإرهابية التابعة لتنظيمي القاعدة وداعش في مـنـطـقـة الساحـل

والصحراء، وبالأخص بعض التنظيمات الإرهابية في دولة مالي، علاوة على وجود علاقات ممتدة بينها وبين بعض قادة حركة سيليكا في جمهورية أفريقيا الوسطى، بما أسهم في تصاعد واستمرار الصراع في البلاد منذ اندلاعه في عام ٢٠١٣.

- العوامل الأمنية "سوء الأوضاع الأمنية" في الدول الأفريقية بما يمثل مصدر تهديد للمصالح العربية في القارة، وما يمكن أن يترتب عليها من هروب الاستثمارات العربية لا سيما الخليجية من مناطق النزاع والصراعات في القارة، إضافة إلى التخوف من انتقال التنظيمات الإرهابية وبعض عناصرها إلى المنطقة العربية في ضوء حالة عدم الاستقرار التي لا زالت تشهدها بعض دول المنطقة العربية منذ عام٢٠١١.

ومن ثم، فإن إعادة بناء علاقات قوية مثمرة بين الطرفين العربي والأفريقي وتعزيز التعاون المشترك في ضوء السياق الإقليمي والدولي الراهن، يستدعي الأمر المضي قدمًا نحو تجاوز كل تلك التحديات ومحاولة الاستفادة من الفرص المتاحة والعمل على تنفيذها. وتجدر الإشارة إلى أن هناك عدد من الأسس والمرتكزات من أجل مواجهة التحديات في سبيل تعزيز علاقات التعاون العربي الأفريقي، تتمثل أبرزها في العمل على نبذ الخلافات الإقليمية حيث أن بناء أي استراتيجية من شأنها بناء علاقة متميزة بين العرب والأفارقة تتطلب أولاً حل المشكلات والخلافات الإقليمية القائمة، حتى يمكن التخلص من الحساسيات المفرطة والمساهمة في الوصول إلى حلول من أجل تسوية النزاعات والصراعات من خلال الأطراف الفاعلة. أضف إلى ذلك الاهتمام بالبعد الأمني فقد بات من الضروري أهمية التعاون في البعد الأمني في ظل الاستراتيجيات وسياسات النفوذ والتنافس الدولي. وتفعيل الإطار الحكومي والمجتمعي فالتعاون العربي الأفريقي خلال هذه المرحلة بحاجة إلى تكثيف عمل الإطار التنظيمي الحكومي والشعبي معاً [٢١] بهدف بناء آفاق جديدة للعلاقات الرسمية وغير الرسمية بما يعمق ويوطد تلك العلاقات على المدى البعيد.



ثالثاً: فرص تعزيز العلاقات العربية الأفريقية

تتعدد الفرص المتاحة أمام الدول العربية بغية تعزيز التعاون العربي الأفريقي، يساندها في ذلك وجود عدة عوامل تدفع نحو تطوير العلاقة مع الدول الأفريقية[٢٢] يأتي على رأسها موقع قارة أفريقيا الجيوستراتيجي كونها تتوسط بعض الممرات الملاحية المهمة مثل مضايق باب المندب وجبل طارق، وقناة السويس، فضلاً عن كونها تعد بمثابة همزة الوصل بين قارات العالم المختلفة خاصة الجزء الشمالي والجزء الشمالي الشرقي للقارة، وتسيطر على حركة المواصلات العالمية بين قارات آسيا وأوروبا وأفريقيا[٢٣]. إضافة إلى الموارد الطبيعية التي تتميز بها القارة الأفريقية مثل النفط والغاز والمعادن وغيرها بما جعلها مقصداً للاستثمارات الأجنبية، وأدى إلى تكالب العديد من القوى الدولية والإقليمية للسيطرة على الموارد، والرغبة في بسط النفوذ فيها. كما أن قارة أفريقيا تعد سوقاً واعدة أمام المنتجات العربية، نظراً للكثافة السكانية بها حيث يتخطى عدد سكانها المليار نسمة، علاوة على تدهور القطاعات الصناعية والإنتاجية في معظم بلدان القارة بما يزيد من الواردات من الخارج.

وبالتأكيد يمكن أن يلعب القرب الجغرافي بين أفريقيا والعالم العربي دوراً مهماً في توطيد العلاقات بين دول المنطقتين في كافة المجالات، ففي القديم كانت أفريقيا والشرق العربي رقعة جغرافية واحدة، يفصلها البحر الأحمر، حيث لم يقف عقبة أمام الاتصال البشري بين المنطقتين، كما أن الاتصال كان يتم عبر مضيق باب المندب وشبه جزيرة سيناء. كما أن سواحل المحيط الهندي الأفريقية والعربية تمثل نقاط تواصل بين المنطقتين. وهناك ما يزيد عن ٨٠% من الشعوب العربية تتمركز في القارة الأفريقية وتعبر عن انتمائها العربي والأفريقي.

وفي إطار تطوير العلاقات العربية الأفريقية تصبح الفرصة مواتية أمام إمكانية أن يصبح التكتل العربي الأفريقي أكبر كتلة في المحافل الدولية (٥٤ دولة أفريقية و٢٢ دولة عربية بما يوازي ٧٦ دولة) ما يعني استفادة الدول العربية من الوزن السياسي والاقتصادي لقارة أفريقيا في المحافل الدولية والعكس، لا سيما الوزن التصويتي للدول



الأفريقية التي تمثل قوة تصويت مهمة في الأمم المتحدة، وفي المقابل الثقل الإقليمي والدولي لبعض القوى العربية مثل مصر والسعودية والإمارات.

وتشهد بعض اقتصادات الدول الأفريقية خلال السنوات القليلة الماضية صعوداً متنامياً، حيث أشارت بعض التقارير الدولية إلى أن دولاً مثل إثيوبيا وتنزانيا وغانا ونيجيريا وغيرها من أسرع الاقتصادات الأفريقية نمواً، وهو ما يعني تحولاً ملحوظاً في القارة الأفريقية على الصعيد الاقتصادي، مما يفسح المجال أمام آفاق رحبة من التعاون الاقتصادي بين الدول العربية والاقتصادية.

وفي إطار تمتع القارة الأفريقية بمساحات شاسعة من الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة -بما يجعل بعض الدول الأفريقية بمثابة سلة غذاء للعالم- وتوافر كميات وفيرة من المياه في القارة، بالإضافة إلى الثروة الوفيرة من الإنتاج الحيواني، الأمر الذي يعظم من فرص الاستثمارات الزراعية العربية في قارة أفريقيا بما يحقق الأمن الغذائي لمعظم الدول العربية مستقبلاً.

كما يمكن الاستفادة من وجود دول من الطرفين كأعضاء في عدد من المنظمات الإقليمية مثل جامعة الدول العربية ومنظمة الاتحاد الأفريقي، وهو ما يعد فرصة جيدة لتنمية العلاقات بين الدول من الجانبين في أطر متعددة مع وجود مساحة مشتركة تخلقها تلك المؤسسات.

ومن ثم، فهناك شروط مطلوبة لشراكة عربية أفريقية ناجعة تحقق الاستفادة للجانبين على كافة المستويات، ويقتضي ذلك تنسيقًا كبيرًا بين مختلف المستثمرين العرب، وتعاونًا بين القطاعين العام والخاص، ووضع استراتيجية شاملة محددة المراحل والمسئوليات، فضلًا عن مشاركة الدول الأفريقية في تنفيذ الاستراتيجية وأن تكون دعمًا لجهودها التنموية، والمشاركة بدراسات تحدد الأهداف العملية والاستثمارات المنشودة، والدول الأفريقية المستهدفة، والمشاركين العرب من القطاع العام والخاص[٢٤].



رابعاً: أثر التنافس الدولي في أفريقيا على العلاقات العربية الأفريقية

هناك موجة متصاعدة من التكالب والتنافس الدولي (الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا والصين وروسيا واليابان)، والإقليمي (تركيا وإيران وإسرائيل والدول الخليجية) على القارة الأفريقية، حيث تسعى تلك القوى الدولية والإقليمية للسيطرة على الموارد الطبيعية في القارة، وبسط نفوذها لإيجاد موطئ قدم لها في مناطق استراتيجية في أفريقيا. ويأتي في مقدمته التنافس الأمريكي الصيني على النفوذ والموارد في أفريقيا، حيث ارتفع حجم التبادل التجاري بين الصين ودول أفريقيا إلى حوالي ٢٢٠ مليار دولار في عام ٢٠١٤، إضافة إلى استمرار بكين في إقامة مشروع "الحزام والطريق" الذي يهدف إلى إقامة ممر تجاري بري وبحري بقيمة ١٠٠ تريليون دولار، إضافة إلى قيامها ببعض الأدوار السياسية والعسكرية في إطار تحول استراتيجيتها تجاه أفريقيا شيئاً فشيئاً، بما أثار المخاوف الأمريكية، الأمر الذي دفعها إلى محاولة التصدي وتطويق النفوذ والدور الصيني في القارة[٢٥]، من خلال قيام إدارة الرئيس الأمريكي ترامب بإصدار استراتيجية أمريكية جديدة إزاء أفريقيا تتركز بالأساس على التصدي للخطر الصيني والروسي كونهما يهددان المصالح الأمريكية والأمن القومي الأمريكي من وجهة نظر الإدارة الأمريكية[٢٦]. كما أن هناك تنافس أمريكي فرنسي الذي يبدو أنه صراع بين الأنجلوفونية والفرانكفونية والمصالح الاقتصادية والنفطية في القارة الأفريقية بالرغم من التعاون القائم بينهما في مجال مكافحة الإرهاب في أفريقيا. وجدير بالإشارة إلى ارتباط التواجد الأمريكي بشكل دائم بالوجود الإسرائيلي في قارة أفريقيا، وما يتطلع إليه من خطط تستهدف بناء النفوذ هناك، خاصة في منطقة البحيرات العظمى ومنابع النيل بما يشكل ثغرة خطيرة بالنسبة للأمن القومي والمائي العربيينْ[٢٧].

ويتخذ التنافس الدولي والإقليمي في أفريقيا خلال المرحلة الراهنة أشكالاً عدة لعل أبرزها التنافس على بناء القواعد العسكرية وبالأخص في منطقة شرق أفريقيا والقرن الأفريقي، حيث تتنافس عدد من القوى الدولية والإقليمية على بناء قواعد ومراكز لها

على ساحل البحر الأحمر بهدف إيجاد موطئ قدم لها، وتعزيز وحماية مكانتها وتأمين مصالحها الاستراتيجية في المنطقة، بالإضافة إلى تنافس الشركات الدولية والعابرة للحدود على الموارد بالبلدان الأفريقية.

وعليه، فإن التنافس الدولي والإقليمي في قارة أفريقيا يقف حجر عثرة أمام تطوير العلاقات العربية الأفريقية، حيث أن الحرص الغربي على خلق مناطق نفوذ في مناطق مختلفة من القارة لا سيما منطقة شرق أفريقيا والقرن الأفريقي تمثل مصدر تهديد للمصالح العربية في أفريقيا، ويمكن الإشارة في هذا الإطار إلى قضية مياه نهر النيل واستخدامها كورقة ضغط ضد كل من مصر والسودان.

ومن ثم، تواجه العلاقات العربية الأفريقية تحديات تفرضها المتغيرات الإقليمية والعالمية مثل مشكلات الاندماج بين العرب والأفارقة، والتهديدات التي يفرضها التنافس الدولي في القارة على النفوذ والموارد في مناطق عدة مثل شرق أفريقيا والقرن الأفريقي ومنطقة الساحل والصحراء والوسط الأفريقي.

فالتواجد الغربي في أفريقيا من شأنه إثارة قضايا النزاع والاختلاف بين العرب والأفارقة، في ظل تصدير الصورة السلبية للعرب إلى الأفارقة من قبل الأوروبيين، وهو ما يظهر بشكل جلي في ربط الإسلام بالإرهاب في أفريقيا، وهو ما يفتح المجال أمام قوى كبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية نحو التغلغل في الداخل الأفريقي، ومحاولة الاختراق وزعزعة أمن العديد من الدول الأفريقية مثل دول الصومال ونيجيريا وبعض دول بحيرة تشاد وغيرها بحجة مواجهة الإرهاب.

خامساً: **رؤية حول تفعيل وتعزيز العلاقات العربية - الأفريقية**

إن بلورة استراتيجية شاملة تستهدف تعزيز الوجود العربي في أفريقيا وبناء علاقات قوية بين الدول العربية والأفريقية يتطلب إدراك صانعي القرار في الدول العربية بأهمية أفريقيا الاستراتيجية وانعكاسات ذلك على الأمن القومي العربي، والسعي نحو استغلال كل المقومات التي تمتلكها الدول العربية سواء سياسية أو اقتصادية أو جغرافية أو ثقافية أو اجتماعية من أجل الانخراط بشكل فاعل ومؤثر في



تقوية العلاقات العربية الأفريقية. وفي سبيل ذلك، يمكن الاعتماد على أكثر من مدخل بهدف إحداث نقلة نوعية في العلاقات بين الجانبين، حيث يمكن استغلال وتوظيف الدور المصري (مصر) باعتبارها بوابة مهمة للدول العربية من أجل التغلغل في العمق الأفريقي، نظراً لما تمتلكه مصر من ثقل سياسي واقتصادي ورصيد تاريخي يؤهلها للعب دور مهم ومتميز في تعزيز العلاقات العربية الأفريقية، إلى جانب إمكانية لعب السودان لدور مهم أيضاً في ضوء الموقع الجغرافي وتميز علاقاتها مع الدول الأفريقية في شرق ووسط وغرب أفريقيا.

كما تمثل منطقة شرق أفريقيا والقرن الأفريقي أهمية استراتيجية بخصوص توطيد العلاقات العربية لا سيما الدول الخليجية مع دول شرق أفريقيا والقرن الأفريقي باعتبارها بوابة عبور للدول العربية إلى وسط وجنوب القارة الأفريقية من أجل تفعيل الدور العربي هناك، وهو ما يفتح آفاق تعاون كثيرة على كافة المستويات خاصة على الصعيد الاقتصادي، ويسهم في حماية المصالح العربية والأمن القومي العربي والخليجي بشكل خاص.

ومن هنا، يبرز عدد من التوصيات التي تستهدف تطوير وتعزيز العلاقات العربية الأفريقية خلال المرحلة المقبلة، وتتمثل أهمها في:

- تكثيف وتعزيز العلاقات الدبلوماسية والسياسية بين الدول العربية والدول الأفريقية.
- تغيير الصورة الذهنية السلبية لدى المواطن الأفريقي عن العرب والدول العربية عبر تبادل الزيارات الرسمية وغير الرسمية من خلال تفعيل دبلوماسية الوفود الشعبية، وتكثيف الحوار بين الشباب العربي والأفريقي (وهو ما تقوم به مصر).
- تأسيس حوار استراتيجي حقيقي عربي-أفريقي يستهدف بناء شراكة عربية أفريقية يكون قوامها المصالح الاستراتيجية المشتركة.
- الوساطة العربية في تسوية الصراعات والنزاعات بين الدول العربية والأفريقية، وكذلك بين الدول الأفريقية وبعضها البعض، للانخراط في القضايا الأفريقية.



- التوسع في تنفيذ الاستثمارات العربية في أفريقيا كبديل عن المنح والهبات بما يجعل هناك مصالح مشتركة تربط بين الطرفين، وتنشيط التبادل التجاري بينهما. والتعاون الاقتصادي بين الدول العربية والأفريقية، وتنمية حجم التبادل التجاري بينها، بما يسهم في تحقيق التكامل الاقتصادي بينها، وتوسيع أطر التعاون بينها.
- تعظيم دور بعض المؤسسات الدينية المعتدلة حتى تنشر تعاليم الإسلام الوسطي مثل مؤسسة الأزهر الشريف والكنيسة المصرية، لمواجهة الأفكار المتطرفة المنتشرة في كثير من المجتمعات الأفريقية، وتفضي إلى انضمام أعداد كبيرة من الشباب إلى التنظيمات الإرهابية سواء في داخل أفريقيا أو في خارجها. وإحياء وتفعيل دور تلك المؤسسات الدينية في تحقيق التواصل الروحي والثقافي والحضاري بين العرب والأفارقة.
- تعزيز التعاون بين التجمعات العربية والأفريقية مثل الكوميسا والسادك والإيكواس ومجلس التعاون لدول الخليج العربي، وأهمية تدعيم العلاقات العربية الأفريقية في كافة المجالات، بما يحقق المصالح للطرفين ويحقق مصالح الشعوب من الجانبين.
- التعاون في مجال مكافحة الإرهاب، والاستفادة من الخبرات التي تمتلكها بعض الدول العربية مثل مصر.
- ضرورة تبني خطاب عربي جديد نتوجه به إلى الأفارقة يؤكد على حقوق المواطنة ويرفض الهيمنة السياسية والعرقية، والسعي نحو إعادة تسويق العروبة باعتبارها حركة سياسية إنسانية مفتوحة على الآخر، فضلاً عن إعادة صورة الإسلام المتسامح مثلما نقله التجار العرب ورجال الصوفية منذ قرون.
- صياغة استراتيجية مشتركة تستهدف التعاون العربي الأفريقي المنشود، والتغلب على كافة المعوقات التي تواجهها أجهزة التعاون العربي الأفريقي.
- الانتظام في عقد مؤتمر القمة العربية الأفريقية التي شهدت ٤ قمم منذ القمة الأولى في ١٩٧٧، وعقده مرة كل عام على الأقل بشكل دوري ومستمر، واعتبارها آلية مؤسسية مهمة قادرة على تدعيم العلاقات العربية الأفريقية.

- تفعيل القرارات التي صدرت عن مؤتمر القمة الأفريقية الأول، والمضي قدماً نحو إنشاء مؤسسات عربية أفريقية جديدة مشتركة تستهدف إقامة مشروعات تنمية مشتركة.
- ضرورة التنسيق العربي الأفريقي من خلال المنظمات الإقليمية من أجل مواجهة التنافس الدولي على أفريقيا.
- التنسيق العربي الأفريقي في تسوية النزاعات والصراعات التي تشهدها بعض المناطق والدول في قارة أفريقيا.
- التعاون العربي الأفريقي في مساندة بعض الدول العربية الأفريقية مثل الصومال والسودان.
- تفعيل دور منظمات وقوى المجتمع المدني العربية والدبلوماسية الشعبية العربية مع أفريقيا، وجعلها ركن أساسي في العلاقات بين الشعوب العربية والأفريقية، بما يسهم في تقاربها، وبما ينعكس على توطيد العلاقات العربية الأفريقية.
- تعميق الفهم لدى الشعوب العربية والأفريقية لهويتها الحضارية المشتركة.
- التعاون العربي الأفريقي في مجال الأمن خاصة في تأمين البحر الأحمر.
- توسيع نطاق التعاون الاقتصادي في مجال الأمن الغذائي والموانئ وشبكات الربط الكهربائي بالتعاون مع مصر.
- عقد المؤتمرات والاحتفالات التي تضمن الاحتكاك المباشر والتواصل بين الحركات الثقافية العربية والأفريقية، بما يسهم في تحقيق التقارب بين الشعوب العربية والأفريقية.
- تبادل إقامة المراكز الثقافية في العواصم العربية والأفريقية.
- إنشاء مراكز للدراسات العربية في الجامعات الأفريقية، وبالعكس في الجامعات العربية. وتشجيع الزيارات المتبادلة بين الطلاب والأساتذة في الجامعات العربية والأفريقية، وتوسيع عدد المنح الدراسية المتبادلة.
- إقامة مؤتمرات وندوات عربية أفريقية دورية بين المفكرين والباحثين العرب



والأفارقة.

- الاستفادة من الجاليات العربية في أفريقيا من خلال القيام بدور مهم في بناء جسور التواصل الاقتصادي والثقافي والاجتماعي بين العرب والأفارقة.
- تأسيس وكالات أنباء وصحف محلية في الدول الأفريقية تصدر باللغة العـــربــيـــة، وإنشاء قنوات فضائية وإذاعات موجهة للأفارقة بلغاتهم المحلية.

وإجمالاً، يتوجب على الطرفين العربي والأفريقي تدارك أخطاء الماضي، ومواجهـــة تحديات الحاضر، من أجل الانطلاق نحو مستقبل أفضل للعلاقات العربية الأفريقية، بما يتطلب ضرورة تبني شعار "التوجه جنوبًا" نحو أفريقيا للانطلاق نحو آفــاق رحـــبـــة للنهضة والتقدم.



المراجع

١. محمود ضياء، فرص العلاقات العربية-الأفريقية وتحدياتها، جريدة الحياة، نشر في ١٠ يناير ٢٠١٨، متاح على:https://goo.gl/nRFHfx
٢. عبد الرزاق بن علي، التقارب مع أفريقيا عبر البوابة المغاربية: غياب عربي وحضور إسرائيلي في القارة السمراء، مجلة آراء حول الخليج، متاح على: https://goo.gl/UBg82S
٣. بدر حسن شافعي، قمة مالابو ومستقبل العلاقات العربية-الإفريقية، مركز الجزيرة للدراسات، نشر في ٤ ديسمبر ٢٠١٦، متاح على:https://goo.gl/ZVfZsn
٤. د. عمر الحضرمي، العلاقات العربية-الأفريقية.. مأزومة!، نشر في موقع الرأي، نشر في ٢ يناير ٢٠١١، متاح على:https://goo.gl/ouNjZm
٥. د. عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب، الانفتاح الخليجي على الاتحاد المغاربي وإفريقيا: مكاسب سياسية واقتصادية خليجية.. مفتاحها جسر الملك سلمان، مجلة آراء حول الخليج، متاح على:https://goo.gl/evSy9r
٦. د. إبراهيم نصر الدين، الأطر التنظيمية للتعاون العربي الأفريقي، في "العرب وأفريقيا بعد الحرب البادرة"، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٠.
٧. القمة العربية الأفريقية الأولى، الهيئة العامة للاستعلامات، متاح على: https://goo.gl/Ndvbp5
٨. سميحة عبد الحليم، القمة العربية الأفريقية.. من أجل تنمية مستدامة، موقع ماسبيرو، نشر في ٢٣ نوفمبر ٢٠١٦، متاح على:https://goo.gl/nf9f1j
٩. القمة العربية الأفريقية الثانية، الهيئة العامة للاستعلامات، نشر في ١٦ نوفمبر ٢٠١٣، متاح على:https://goo.gl/TbGhzu
١٠.خادم الحرمين أمام قمة الكويت: هناك جهة تسئ إلى العلاقات العربية-الأفريقية وتعطل مسيرتها وتقدمها، صحيفة الشرق الأوسط، نشر في ٢١ نوفمبر ٢٠١٣، متاح على:https://goo.gl/kwMy3Q
١١.بدر حسن شافعي، اتجاهات تنموية: تداعيات قمة الكويت على مسار العلاقات العربية الأفريقية، السياسة الدولية، نشر في ٢٦ نوفمبر ٢٠١٣، متاح على:https://goo.gl/48fgSD
١٢.البيان الختامي للقمة العربية الأفريقية الثالثة بالكويت، الهيئة العامة للاستعلامات، متاح على:https://goo.gl/vhtb4c
١٣.أحمد القلا، العلاقات العربية الأفريقية ٢٠١٧ بين الشد والجذب، المركز العراقي الأفريقي للدراسات الاستراتيجية، نشر في ١٠ يوليو ٢٠١٨، متاح على:https://goo.gl/zG2jej
١٤.عبد الواحد مشعل، العلاقات الخليجية-الإفريقية: الأبعاد والدلالات، آراء حول الخليج، متاح على:https://goo.gl/tHxb45



١٥.د. حمدي عبد الرحمن، العلاقات العربية مع الاتحاد الأفريقي.. جدلية الهوية وتحديات واقع دولي متحول، ورقة تم تقديمها إلى مؤتمر بعنوان "العلاقات العربية-الدولية.. الواقع والآفاق" عقده مركز دراسات الشرق الأوسط – المملكة الأردنية، في يومي ١٣ و١٤ نوفمبر ٢٠١٦.

١٦.د. حمدي عبد الرحمن، تحديات قمة الكويت الأفروعربية الثالثة، مركز دراسات العربية، نشر في ١١ نوفمبر ٢٠١٣، متاح على:https://goo.gl/XLnQJd

١٧.د. أماني الطويل، العلاقات العربية الأفريقية.. ملامح المشهد وتحديات التقارب، سودانايل، نشر في ١٢ فبراير ٢٠١٢، متاح على:https://goo.gl/xpVvFw

١٨.أسماء الحسيني، قمة مالابو.. شرخ في الجدار العربي-الأفريقي، الأهرام اليومي، نشر في ٢٨ نوفمبر ٢٠١٦، متاح على:https://goo.gl/CVxsNW

١٩.د. جاسم محمد زكريا، أزمة العلاقات الدولية في المنظومة العربية الإفريقية.. إشكالية الدولة أم تناقضات التنظيم الدولي؟، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٣١، العدد الأول، ٢٠١٥، ص ص ١٦٥-١٩١.

٢٠.ما هو مستقبل العلاقات العربية الأفريقية اقتصادياً وسياسياً؟، موقع تورس TURESS، متاح على:https://goo.gl/yjoKS5

٢١.محمد أحمد المقداد، واقع العلاقات العربية الأفريقية في ظل سياسات التنافس الدولي (١٩٩١-٢٠٠٦)، دورية العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ٣٦، الجامعة الأردنية، ٢٠٠٩، ص ص ١-٢٣.

٢٢.إبراهيم عبد ربه إبراهيم، أهمية تطوير العلاقات الخليجية-الأفريقية، مجلة آراء حول الخليج، متاح على:https://goo.gl/GqwNpn

٢٣.منشد الوادي الشمري، أهمية أفريقيا في المجال الحيوي لمنطقة الخليج ودول العالم، مجلة آراء حول الخليج، متاح على:https://goo.gl/ejPGnL

٢٤.دراسة حول سبل تشجيع الاستثمار العربي في أفريقيا، مرجع سبق ذكره.

٢٥.ملامح الموجة الثالثة من التنافس الدولي والإقليمي على أفريقيا، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، الإمارات، نشر في ١٤ مارس ٢٠١٨، متاح على:https://goo.gl/N21xqt

٢٦.سياسات الهيمنة للقوى الكبرى في إفريقيا.. الدلالات والمآلات، مركز سمت للدراسات، نشر في ٢٦ يناير ٢٠١٨، متاح على: https://goo.gl/kMPzgj

٢٧.د. حمدي عبد الرحمن، تحديات العلاقات العربية الأفريقية، موقع الجزيرة نت، متاح على:https://goo.gl/3XMPLj